مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 78 (من 5 إلى 12 يوليو 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 3

النتائج الأولية للانتخابات واللعبة السياسية الجارية

- أفغانستان والتجارب الفاشلة للانتخابات 4
- مشاكل الجهات الانتخابية 5
- المساومات السياسية 6
- الانتخابات... دور الأجانب وتأثيرهم 6

تنصت الهواتف... وصمة عار دولية

- تنصت الهواتف مخالفة للحقوق الدولية 8
- أثناء الحرب الباردة 9
- نقض المواثيق الدولية 10
- التنصت في أفغانستان 10

ent Election Commission

Wikileaks

مقدمة

هذا العدد من «تحليل الأسبوع» يأتيكم بمناقشة إعلان النتائج الأولية للجولة الثانية من انتخابات الرئاسة الأفغانية، واللعبة السياسية الناتجة عنها في البلد، ويناقش قضية تنصت الهواتف وهو أمر أصبح مثيرا للمخاوف لدى كثير من الأفغان. نقدمه إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية:

* أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات، النتائج الأولية للجولة الثانية من انتخابات الرئاسة الأفغانية لـ2014م. وبناءً على تلك النتائج، تقدم المرشح أشرف غني أحمدزي على منافسه عبدالله عبدالله، بفارق مليون صوت تقريبا. ولكن الأخير يدعي أن إعلان النتائج جاء دون تمييز الأصوات الصحيحة وفصلها من الأصوات الباطلة المزورة، ولذلك رفض القبول به. وفي نفس الوقت ظهر التدخل الأمريكي في هذه العملية جليا، فإضافة إلى تردد المسؤولين الأمريكيين إلى أفغانستان، بادر الرئيس الأمريكي بمكالمات هاتفية مع المرشحين الرئاسيين.

* من جانب آخر وعلى صعيد إثبات إدعاءات التزوير في الانتخابات الأخيرة، كُشف عن مكالمات هاتفية لمسؤولين أفغان تم ضبطها، وهو أمر يثير مخاوف كثيرة بشأن هجوم صارخ على الحياة الخاصة للأفراد. من جانبه يقول أميرزي سانغين، وزير الاتصالات الأفغانية، إن التنصت في أفغانستان ليس مسموحا به إلا لمؤسسة الأمن الوطني. إذن، الجهة التي ضبطت هذه المكالمات الهاتفية، أمرها غير معلوم إلى الآن، ولكن القضية أقلقت وأغضبت المسؤولين الأفغان على نطاق واسع. ففي هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» تأتيكم مناقشة هذه المواضع، وإليكم التفاصيل:

النتائج الأولية للانتخابات واللعبة السياسية الجارية

بناءً على النتائج الأولية لانتخابات الرئاسة الأفغانية، تقدم المرشح د. أشرف غني أحمدزي الحاصل على 56,44% من الأصوات، على منافسه عبدالله عبدالله. بعد إعلان النتائج الأولية هدد عبدالله عبدالله بتشكيل حكومة موازية. والآن وبعد رفض عبدالله عبدالله للنتائج، ووجود التدخلات الأجنبية الكثيفة، إلى أين تتجه الأوضاع السياسية للبلد ؟ تمت مناقشة هذا السؤال إلى جانب مواضع أخرى في هذه الورقة التحليلية.

أفغانستان والتجارب الفاشلة للانتخابات

إن رفض نتائج الانتخابات، والمقاطعة مع العملية الانتخابية، تجربة جارية منذ بدء المرحلة الديمقراطية الجديدة إلى الآن. بعد سقوط حكم طالبان، وانقضاء الأجل المحدد للحكومة المشكلة في مؤتمر بن "الآلمانية" أجريت في 2004م، للمرة الأولى انتخابات رئاسية. وتنافس حينها المرشحان حامد كرزاي ومحمد يونس قانوني، وفيما حاز السيد كرزاي على 56% من الأصوات، وصلت أصوات السيد قانوني 16,3%، ولكن الأخير رفض القبول بنتائج الانتخابات. وكانت هذه أول مرة يشارك فيها الأفغان في الانتخابات، وجعل موقف السيد قانوني شريحة كبيرة من الشعب تفقد اعتمادها على العملية الانتخابية.

في 2009م، أيضا، رفض عبدالله عبدالله نتائج الانتخابات، واعترض على حامد كرزاي ومشروعية حكومته، وهو أمر يكرره في الانتخابات الحالية.

في المرات الماضية من الانتخابات، لم تكن الأجواء مناسبة لإجراء انتخابات نزهية، ولم يكن هناك توقع لاستقرار البلد، رغم إجراء الانتخابات. في الانتخابات الأخيرة كان الطريق ممهدا للتزوير في المؤسسات المعنية، وإلى جانب ذلك، ففي

المناطق المضطربة أمنيا، كانت إمكانية التزوير من قبل القوات الأمنية والمسؤولين المحليين في المقار المحلية للجنة الانتخابات، كبيرة جدا، وهو أمر منح في الجولة الثانية من الانتخابات، ذريعة للجانب الخاسر أن يرفض العملية ونتيجتها كاملة.

بشكل عام، وبناءً على التجارب الماضية، ظهر جليا، أن العملية الديمقراطية لا تنجح كثيرا في أفغانستان، وأن الساسة الأفغان إنما يقبلون بهذه العملية فيما تنفعهم وتقربهم من الكرسي. ومن جانب آخر، أظهرت المرات السابقة من الانتخابات، أن شعارات الديمقراطية، كانت للغوغا الظاهري فقط، وأن مشاكل اصطنعت في الانتخابات ومن ثم تدخلت أيادي أجنبية في حلحلتها ولكن لصالحها هي.

مشاكل الجهات الانتخابية

ما رأيناه في الانتخابات الماضية، أن نوعين من الأفراد تقدما في المنافسة الانتخابية، أولا، أناس درسوا دراسات عليا خارج البلد، وهم يعتقدون بالديمقراطية، وهذه المجموعة كانت محظوظة بدعم غربي وتحمل في نفس الوقت مشارع لترسيخ نظام ديمقراطي أيضا. أما النوع الثاني في 2004م، وفي 2009م، وفي 2014م، كانوا من المشاركين في الحروب الماضية، وهم يعتبرون خلفيتهم هذه رمزا لنجاحهم. وقد ملكت المجموعة الداعمة لهؤلاء دورا كبيرا في الحكومة منذ مؤتمر بن إلى الأوضاع الراهنة.

إن المرشح المتقدم في انتخابات 2014م، يُعتبر من المجوعة الأولى، وهو رجل درس الدراسات العليا خارج البلد، ولديه خبرة عمل دولية، ولكنه، وعلى غرار الفريق المنافس له، شكل فريقا يتركب من أناس يتعاملون مع المفهوم الديمقراطي وحكم الشعب حسب تجاربهم وآرائهم الفردية. ومن أجل ذلك منذ البداية كانت هناك مخاوف تجاه قبول الجانب الخاسر بنتائج الانتخابات، لأنه كما يبدو إن شعارات الديمقراطية لا تعدو كونها شعارات فاضية، تُرفع من أجل الوصول إلى الكرسي، ولا أقل.

من جانب آخر، إن التبعة لدول وجهات أجنبية، أزمة أفغانية قديمة، وعند كل انتخابات تظهر علائمها جلية في كلتي الجهتين المنافستين، وتؤثر كثيرا على العملية الانتخابية.

المساومات السياسية

قبيل إعلان النتائج الأولية للانتخابات، ظهرت دوافع المساومة السياسية من قبل الجهات السياسية، حتى أن رئيس "اللجنة المستقلة للانتخابات" وهو رئيس المؤسسة الوحيدة لانتخاب رئيس البلد، كان يؤيد مساومة كهذه.

وقد جعلت المساومات السياسية الموجودة خلف الكواليس بعض المسؤولين، يصرون على بعض مواقف مناهضة من أجل الحصول على درجة أكبر، وبعض الآخر صار ينطلق في مجال الوساطة بين الطرفين، وكل ذلك مهد الطريق للتدخل الأجنبي، وأثار شكوكا كبيرة بشأن العملية الانتخابية بين أوساط الشعب الأفغاني، وقلّص من مستوى اعتمادهم على هذه العملية.

ومن جانب آخر، هناك آراء تقول إن الجهات المنافسة، إنما تريد بهذه المخالفات والمطالب المختلفة أن تضمن مستقبلها السياسي، في الحكومة القادمة، ولكن في الأوضاع الراهنة للبلد، فإن مثل هذه المواقف تدفع البلد نحو اضطرابات أشد، وتمهد الطريق للتدخل الأجنبي أكثر.

الانتخابات... دور الأجانب وتأثيرهم

في 2009م، عندما فشل المرشحون في الحصول على 50+1% من أصوات الناخبين، جاء جون كيري السياسي الأمريكي، لوساطة المحادثات بخصوص نتائج الانتخابات، بين عبدالله عبدالله وحامد كرزاي، وكان أثر سفره واضحا وقد انسحب عبدالله عبدالله خوض غمار الانتخابات في جولتها الثانية.

يُعتبر جون كيري رجلا مقربا من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وكان في 2009م، سناتورا، وهو الآن في منصب وزارة الخارجية الأمريكية. واعتبرت تسوية الخلافات بين المرشحين في 2009م، نجاحا كبيرا للسيد كيري، ومن ثم أرسل مرات عديدة إلى كابول لتسوية قضايا حادة كثيرة، منها انحلال الشركات الأمنية الخاصة.

إن الدور الأمريكي في الانتخابات الأخيرة كبير أيضا، بعد إعلان النتائج الأولية قال عبدالله عبدالله في مؤتمر، إنه تحدث مع جون كيري، وأن الأخير يزور كابول، ويتدخل في قضية الانتخابات. قبل هذا وقبل الإعلان أيضا، جاء عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى كابول، وبحثوا القضية لمدة أيام مع جهات مختلفة. ولكن رغم مناقشة الأوضاع مع هؤلاء المسؤولين الأمريكيين، هدد مرشح، بتشكيل حكومة موازية.

بعد تصريحات عبدالله عبدالله، تحدث الرئيس الأمريكي باراك أوباما عبر الهاتف مع المرشحين الأثنين، وهدد بقطع المساعدات الأمريكية فيما تمت محاولة للحصول على السطلة بطريقة غير قانونية. بسبب الترويج لحدوث أزمة كبيرة بعد

الجولة الثانية من الانتخابات، توجد هناك مخاوف من وقوع الأزمة، ولكن بالنظر إلى الأوضاع الأفغانية الراهنة والموقف الدولي، لا توجد مخاوف وتحديات كبيرة. ثم لا يخفى على أحد أن فوقية الدور الأجانب في الانتخابات على دور اللجان الانتخابية نفسها، وتعويل المرشحين على الوساطة الأجنبية، أمر جعل الشعب يشك في هذه العملية، وذلك يعني فشلها، وستواجه العملية الانتخابية أزمات أكبر في المستقبل.

وبشكل عام يبدو، أن هذه العملية لم تحمل للأفغان ما كانوا يتوقعونه من النتائج، ومن جانب آخر يحاول الأجانب أن لا يتشكل في أفغانستان نظام يتسم بقوة نسبية. يبدو أن البلد، بعد الانتخابات تتجه نحو أزمة، سواء أكانت نتيجة لمساومة سياسية أو لتشكيل حكومة بأية طريقة أخرى دون القبول بنتائج الانتخابات.

تنصت الهواتف... وصمة عار دولية

يبدو أننا نعيش في عالم تراقب القوى العظمى فيها تحركات البشر، مثل مراقبة الأحياء الدقيقة في المختبرات. عندما لا يمكن للفرد أن يصون مكالماته ومراسلاته، يحس نفسيا أنه عار من اللباس، وأن حياته كلها معرضة لفحص جهة باسم الدولة أو الدولة العالمية.

فجر "ادوارد سنودن" عميل أسبق لدى "سي آي آيه" أو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بعد لجوئه إلى روسيا، معلومات أفادت أن أمريكا كانت تتنصت منذ سنوات، حتى لهواتف أصدقائها، مثل رئيسة الوزراء الآلمانية. ولم ينحصر هذا التنصت لهاتف السيدة "ميركل" بل شمل مكالمات العشرات من زعماء الدول وهم يُعتبرون من أصدقاء أمريكا.

بناءً على هذا، وعكس ما يقال، يبدو أن هذا التنصت لم يكن منصبا على الإرهاب، أو على مصادر الجرائم المنهجة، بل كان يُجرى لهدف أكبر ولنطاق أوسع، وذلك للحفاظ على السيطرة الأمريكية على العالم كله، ومن أجل ذلك على الحكومة الأمريكية أن تعرف ما يدور بخلد زعماء العالم.

تنصت الهواتف مخالفة للحقوق الدولية

بعد أحداث 11 من سبتمبر، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية، من مكافحة الإرهاب ذريعة، ونقضت بها الحقوق الدولية، وقدمت بأعمالها تعريفا سلطويا لتلك المعايير.

إن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وهو يُعتبر في ظاهر الأمر دستورا مقدسا للديمقراطية الغربية، وفي كثير من الأحيان تُستخدم من قبل أمريكا في مجال حقوق الإنسان، كمعيار في تمييز حسن الدول من قبحها، يقول في المادة

12 منه: "لا ينبغي أن يتعرض أحد في حياته الخاصة، أو في أسرته، أو في مسكنه، أو في مراسلاته، للتدخل العشوائي، ولا أن يتعرض اسمه وشخصيته للهجوم، ولكل حق الحماية تجاه هذه التدخلات والهجمات".

ويؤيد "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" هذا المفهوم أيضا. هذا العهد واحد من تعهدات منظمة الأمم المتحدة، وهو مبني على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أصبح سائر المفعول منذ 22 مارس/آذار 1976م. ويأتي في المادة 17 منه ما يلي:

1- لا ينبغي أن يتعرض أحد في حياته الخاصة، أو في أسرته، أو في مسكنه، أو في مراسلاته، للتدخل العشوائي، -دون إجازة قانونية-، ولا ينبغي أن يتعرض اسمه وشخصيته للهجوم غير القانوني.
2- وكل من تعرض لمثل هذه التدخلات والهجمات، فله على القانون حق الحماية.

وتختلف المادة 17 من العهد، مع المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن مادة العهد تذكر "الهجوم غير القانوني"، وهذا بنفسه اعتراف بالتدخلات القانونية، وإذا كانت مؤسسة حكومية تباشر هذا العمل لأسباب، فعليها أن تحصل على الإذن من المؤسسات القضائية، ولا يحق لها أبدا أن تتدخل دون إذن قانوني.

وتضيف الفقرة الثانية من المادة 18 في حقوق الإنسان الإسلامي:

ب- لكل إنسان حق الحرية في حياته الذاتية (مسكنه، أسرته، ماله، وعلاقاته)، وإن التجسس عليه، ومراقبته، والنيل من شخصيته، لا يجوز، وله حق الحماية فيما وقع له شيء من التدخل الإجباري في هذه الشؤون.

أثناء الحرب الباردة

أثناء الحرب الباردة كانت أمريكا تستغل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كحربة قوية في مواجهة الصين وروسيا وأقمارها الاصطناعية، وكانت تنتقد هذه الدول بحجة القيود المفروضة على أتباعها وخصوصا في مجال العلاقات. عام 1977م، وفي المجمع الدولي للحقوقيين، في مدينة "ستوكهولم"، بمملكة السويد، أكّدت أمريكا مرة أخرى على احترام الكرامة الإنسانية، وصرحت بأن تكون لأي إنسان حق الحماية القانونية تجاه التدخلات والهجمات التالية:

1- أي تدخل في الحياة الذاتية أو حياة الأسرة أو الداخلية.
2- أي هجوم على سلامة الجسم أو الروح أو على الحرية الأخلاقية أو المعنوية.
3- أي هجوم على شخصيته وشهرته.
4- أي تأويل مضر وسيّء لأقواله وأعماله.

5- الكشف غير المناسب لأمور مقلقة، من حياته الذاتية.

6- استغلال اسمه، وهويته وصورته.

7- أي نشاط بهدف التجسس عليه.

8- ترصده، ومراقبته، والتضييق عليه.

9- كشف معلومات قدّمها أو حصل عليها، خلافا لقاعدة حفظ الأسرار في مجال العمل أو المهنة.

نقض المواثيق الدولية

إن المواثيق الدولية كثيرا ما تبين الأُطُر الأخلاقية للعمل، وتبقى ضمانها العملي في حوزة الدول. أمريكا تستطيع أن تضع ضغوطا وقيودا اقتصادية على الدول الأخرى بسبب نقض هذه المواثيق، ولكن الدول الأخرى لا تستطيع أن تضع على أمريكا الضغط المماثل. وعلى سبيل المثال، بعد كشف تنصت أمريكا لهاتف رئيسة وزراء ألمانيا، أبدت الأخيرة بعدم رضا ومن ثم قبلت مجبرة، بتوضيحات أمريكا غير الموجهة بهذا الخصوص.

التنصت في أفغانستان

كشف "سنودن" الكاشف لأسرار "سي آي آيه"، أن أفغانستان دولة يتم التنصت على هواتف جميع أتباعها. وبناءً على ذلك يمكن القول إن حقوق أتباع أفغانستان ضُيعت أكثر من غيرهم، والحال أن المادة 37 من الدستور الأفغاني تقول:

إن حرية وسرية مراسلات الأشخاص ومخابراتهم، سواء أكانت مكتوبة أو بالهاتف، أو التلغراف، أو أية وسيلة أخرى، مصؤنة من الكشف.

لا يحق للحكومة تفتيش مراسلات الأفراد ومخابراتهم، إلا على أساس القانون.

نفهم من هذه المادة، أنه لو كانت هناك ضرورة لمراقبة هواتف الأفراد، فإن المؤسسات المعنية فقط، وبإذن مسبق من مؤسسات القضاء، يمكنها أن تفعل ذلك، وليس الأفراد أو المؤسسات غير الحكومية. وإذا مارست أية دولة أجنبية هذا العمل، فهو يعني هتك الدستور ونقض السيادة الوطنية لأفغانستان. النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com – csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: (+93) 784089590